رأسمالية صناعية بين السنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٦٩ . ودل التحليل المقارن على ان اسرائيل تحتل مكانا بارزا خصوصا بالنسبة للاضرابات في قطاع الخدمات ، حيث تحتل المرتبة الثانية .

جدول رقم (٣)(٦)

تدريج ظاهرة الاضرابات في عشر دول صناعيـة في السنوات ٦٠ ــ ٦٩ وفق فروع الاقتصاد المختارة :

الدولة	مجمل الاقتصاد	الصناعة	الزراعة	الخدمات
ايطاليا	١	١	١	١
الولايات المتحدة	٢	٢	٢	٠
كندا	٣	٣	٣	٣
استراليا	٤	٤	٠	٠
فرنسا	٥	٥	٩	٥
بريطانيا	٦	٦	٤	٧
اليابان	٧	٧	٦	٤
اسرائيل	٨	١٠	٥	٢
نيوزيلندا	٩	٩	٧	٨
فنلندا	١٠	٨	٨	٦

ومع اقتراب انتهاء النصف الاول من سنة ١٩٧١ عمت اسرائيل موجة من الاضرابات لم يسبق لها مثيل في تاريخ اسرائيل بموجب رأي جميع الصحف العبرية الصادرة في تلك الفترة . وابرزت صحيفة « يديعوت احرونوت » الصادرة في ٧١/٦/١٧ الوضع تحت العنوان التالي : « موجة جديدة من الاضرابات تهدد الاقتصاد الاسرائيلي ، وقانون تجميد الاضرابات لم يجمد نزاعات العمل » . وقالت الصحيفة في مجمل تعليقها على الوضع ، ان موجة مشاعر الظلم والحرمان التي اجتاحت البلاد في الاسابيع الاخيرة (الاشارة الى مظاهرات واحتجاجات حركة الفهود السود ، والى التململ الاجتماعي بين الطوائف الشرقية من اليهود) تركت مكانها لموجة اخرى من الاضرابات . والذي يثير الاستغراب عند الصحيفة كون المضربين والمهددين بالاضراب هم مجموعـات مـن العمـال الذين يتقاضون أجورا عالية نسبيا : مثل أعضاء تعاونيات النقل العام ، مستخدمي شركة الكهرباء ، مديري العمل في الموانىء واطباء المستشفيات الحكوميـة وغيرهم . ولكن الصحيفة تستدرك وتقول بأن عمال المصانع والمعامل ، ومستخدمي قطاع الخدمات من ذوي الدرجات المنخفضة من ناحية الاجر غير راضين ايضا عن وضعهم وبدأوا في التحرك ايضا . وفي اجتماع مشترك عقد في شمال البلاد ، وضم ممثلين عن عدة مصانع (مثل يشاسبعط ، شتراوس وغيرهم) بالاضافة الى ممثلي وزارة العمل والصحة ابرز العمال تذمرهم من الوضع الاقتصادي ومن الانتهاكات الخطيرة لاجر العمـال والمستخدمين وطالبوا لجان العمال والهستدروت بمراقبة الاسعار . اما جواب الحكومة فجاء على لسان وزير المالية الصهيوني اثناء مناقشة الموضوع في الكنيست حيث قال : « آمل ان نستطيع وقف التدهور في مجال الاسعار والاجور الذي اتفقنا عليه ، وانا على ثقة بأن المنطق سيتغلب على الرغبة للحصول بالقوة على فوائد مؤقتة ووهمية »(٧). ومن الجدير بالذكر بأن الحكومة كانت قد سنت قانونا في ١٩٦٩ لتجميد الاضرابات ، وبموجب هذا القانون يتحتم على العمال او المستخدمين الذين ينوون الاضراب ان يعلنوا عن عزمهم على ذلك قبل اسبوعين من بدء التنفيذ ، لكي تكون هنالك مهلة كافية لمعالجة الموضوع ، ولكن هذا القانون لم يتقيد به احد وجميع الاضرابات تقريبا تجاهلته . بالاضافة الى هذا